

إشكالية المواطنة والعولمة¹

ملاحظات نقدية

العياشي عنصر

جامعة قطر

مقدمة

العولمة والمواطنة، لعلهما من أوسع المفاهيم تداولاً اليوم، وأكثرها إثارة للنقاش والجدل سواء بين المتخصصين، صناع القرار في الهيئات الرسمية، نشطاء تنظيمات المجتمع المدني، وفي وسائل الإعلام، تتعدد الآراء وتتنوع المواقف بشأنها، بما هي مفاهيم يلفها كثير من اللبس، وبما هي سيرورات تاريخية دينامية تتعرض لتحولات سريعة ومعقدة. لعل النقطة المحورية في سيرورة هذه الممارسات وفي المفاهيم التي تسعى إلى إدراكها وتوصيفها وتحليل آلياتها هي طبيعة العلاقة الملتبسة بينها، كونها سيرورات تاريخية تتقاطع مساراتها حيناً، وتفترق حيناً آخر. أسئلة كثيرة أثارت حول علاقة هاتين الظاهرتين، سواء بشأن ماهيتهما وسيرورة تحولهما، أو بشأن العلاقة بينهما. فما هي المواطنة، وما هي العولمة؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟ هل أضعفت العولمة الدولة الوطنية وصادرت سيادتها، وبالتالي أثرت سلباً على فكرة المواطنة التي ارتبطت تاريخياً بتكوين الدولة الوطنية؟ أم أن تأثير العولمة محدود، بل قد يقوي أحياناً سيادة الدولة الوطنية، ومعها فكرة المواطنة من خلال تطوير وتوسيع فكرة الهوية والانتماء، وجعلها متعددة الأوجه والدلالات.

تطرح الورقة إشكالية العلاقة بين العولمة والمواطنة في تعقيداتها وتجسيدها المتنوعة، فتشرح أولاً فكرة المواطنة وجذورها التاريخية، وتحولاتها الراهنة ومآلاتها المستقبلية. وتحلل ثانياً، مفهوم العولمة، تطورها وأبعادها وآليات عملها. وتعالج ثالثاً وأخيراً، العلاقة الجدلية بين المواطنة والعولمة، لتطرح في خلاصتها ملاحظات منهجية مشيرة إلى بعض المسارات البحثية الممكنة مستقبلاً.

1- حول مفهوم المواطنة:

تعرف المواطنة عادة بحق الإقامة والعمل والمشاركة السياسية في دولة ما، وتجسد الانتماء إلى مجتمع معين، تجمع أفراد رابطة اجتماعية وثقافية وسياسية ضمن كيان سياسي ذو سيادة شرعية. تبعا لنظرية "العقد الاجتماعي" لدى جان جاك روسو، يتمتع المواطن بحقوق إنسانية، ويتحمل في ذات الوقت مسؤوليات اجتماعية نحو مجتمعة (الموسوعة الحرة ويكيبيديا). فالمواطنة بهذا المعنى تقوم على توفر عناصر عدة مثل: الشعور بالهوية، والتمتع بحقوق معينة، وتحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات، والمشاركة في الشأن العام، وتبني مجموعة قيم اجتماعية أساسية مشتركة.

تعود جذور المواطنة إلى الحضارة الإغريقية، حيث ظهرت الفكرة والممارسة أول الأمر في أثينا وإسبرتا، كوناها كيانات سياسية قديمة جسدت الدولة - المدينة. خلال فترة طويلة بعد ذلك تراجعت فكرة المواطنة وشارفت على الاندثار لتظهر من جديد في عصر النهضة والأنوار مع بزوغ النزعة الإنسانية الحديثة حاملة تصورا جديدا تماما عن فكرة

الهوية والفاعل الإنساني. اعتبر الإنسان صانع قدره والمتحكم في حياته ومآله بدلا من القوى الخارقة المعهودة والمألوفة. بعدها جاءت الثورة الفرنسية لتضع المواطنة في قلب الحقل السياسي من خلال إعلان مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة. بدلا من فكرة الرعية التي كانت سائدة حينها، حلت فكرة المواطنة التي تعني الحرية والمساواة المرتبطة بعضوية الانتماء لكيان سياسي ديمقراطي حيث لا يخضع الأعضاء للقوانين فحسب، بل يلعبون دورا أساسيا في صنعها وفي إدارة الشأن العام. يلغي الانتماء للدولة الوطنية باعتبارها هوية سياسية مُعرّفة بالحقوق والالتزامات التي يحددها القانون جميع صيغ الانتماء السابقة عليها القائمة على الروابط الأولية والتقليدية (Sor-hoon Tan, 2005: 1, Michael A Peters, 2008)

أما الصيغة الكلاسيكية لتنظير فكرة المواطنة فنجدها لدى عالم الاجتماع البريطاني توماس همفري مارشال T.H. Marshall الذي أشار إلى ثلاثة أصناف هي: المواطنة المدنية، وتشير إلى الحريات الشخصية ونظام الحقوق الفردية التي تضمنها الدولة. بينما تشير المواطنة السياسية إلى عمليات المشاركة السياسية والتمثيل الديمقراطي من خلال هيئات منتخبة وممثلة. أما المواطنة والاجتماعية فتشير إلى تدخل الدولة لتقليل كل أشكال التفاوت الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية. (Marshall, T.H 2009)

تعولم الحقل السياسي بسبب ردة فعل الحكومات على تلاشي الحدود بين القضايا الداخلية والخارجية. إذ صارت الدول الوطنية تتقاسم القوة والسلطة مع عدد معتبر من الهيئات سواء كانت عمومية أو خاصة، إقليمية أو دولية تتجاوز سلطات الدولة كمصدر للسياسات الاجتماعية. فضلا عن ذلك يُسهم تلاشي المسافات في تقريب المخاطر مهما كانت بعيدة، ويضعها على قائمة الأولويات بدءًا بالانحباس الحراري، وصولا إلى الهجرات الدولية غير الشرعية، مرورًا بالأوبئة المهددة للصحة العامة. في كل هذه الحقول، تُسهم العولمة في سيرورة تراجع أهمية الدولة وسلطتها، في ظل توسع رقعة المشكلات الاقتصادية والسياسية والإنسانية المتجاوزة لحدود الدولة الوطنية لتخرج عن منطق حدود الإقليم الوطني. وما دامت فكرة المواطنة قد نشأت تاريخيا تحت هذا المنطق، فإن ذلك يدفع للاعتقاد بأن العولمة تشكل المتهم الأول وراء تلاشي شروط المواطنة في صيغتها التقليدية.

(Gerry Stoker, et M. Albrow al.2011: 2, 1996)

2- تحولات المواطنة:

في نفس الاتجاه، وإن بنظرة راديكالية، يقول مارتين ألبرو (M. Albrow, 1996) أننا نعيش في عصر العولمة الذي لا يمثل مرحلة من الحداثة كما لا يجسد مآلها، بل يعني القطيعة مع الماضي، ويعلن نهاية الحداثة ذاتها. وعليه يدعو مارتين ألبرو إلى صياغة النظرية الاجتماعية العابرة للمراحل التاريخية والمتعددة الثقافات "لإدراك المستجدات وصياغة مفاهيم تليق بالعصر الجديد. (M. Albrow, 1996: 79). ويعتقد أن مفهوم المواطنة هو من بين المفاهيم التي تستدعي إعادة الاكتشاف بالنظر إلى ارتباطه تاريخيا بمفهوم الدولة الوطنية الحديثة التي تحتل موقعا مركزيا في مشروع الحداثة. ويدعي ألبرو أن عصر العولمة يشهد ميلاد شكل جديد من المواطنة، يطلق عليها "المواطنة الاستعراضية" Performative Citizenship التي تقابل كلا من المواطنة القديمة والحديثة. فالمواطنة

القديمة ذات طبيعة تشاركية، حيث عرف أرسطو المواطن بأنه من "يسهم في تسير العدالة والإدارة العامة"، وليس من "لديه حقوق شرعية". بينما تركز المواطنة الحديثة في المقابل على الحقوق والواجبات في العلاقة بين الدولة والمواطن الفرد. وتتجاوز المواطنة الاستعراضية كلا من التصورات القديمة والحديثة للدولة لتركز على نشاطات الأفراد "الذين ينشطون كمواطنين عالميين" في "منظمات جماعية من أجل غايات كونية". ويعتقد ألبرو أن تدخل الدولة الحديثة في الحياة اليومية قد أدى في الواقع إلى تمكين الأفراد من خلال التعليم والمشاركة اليومية في الإدارة العامة. يحدث ذلك في عصر العولمة لدرجة أن "المواطنين العالميين أصبحوا منخرطين في مهمة بناء الدولة العالمية، التي تتحقق بفعل أنشطتهم ومن خلالها" (M. Albrow, 1996: 177).

أما ريتشارد فالك (Richard Falk, 2000) فيقول في مقال خصصه لشرح أطروحة "أفول الدولة" في ظل العولمة "أن العولمة الاقتصادية وتأثيراتها المتنوعة بإمكانها أن تؤدي إلى تراجع في مضمون ودلالة المواطنة" (Falk 2000: 7). ويعود ذلك برأيه إلى عوامل عدة تتوسط بينها العولمة منها: التغير الحادث في دور الدولة، زوال الحرب التقليدية، بروز الهويات الحضارية، والدينية، والعرقية، ونمو القوى الاجتماعية العابرة للحدود. إن تطافر هذه العوامل يضعف الأسس الجوهرية للمواطنة القائمة على الدولة الوطنية (Falk 2000: 2)) بالنظر إلى هذا التغيير في مكانة الدولة الوطنية كمصدر للهوية السياسية، يرى بعض الباحثين أن العولمة الثقافية تسهم في تعزيز المصادر الأخرى البديلة للهوية والانتماء، وهي مصادر موجودة في الانتماءات العابرة لحدود الدولة ذاتها مثل الهويات الدينية والثقافية والعرقية. إذ يسهم التنوع الثقافي والعنقي المميز لمعظم بلدان العالم الناتج عن الهجرات الدولية، وتطور وسائل الاتصال على المستوى الكوني في انحسار نفوذ الدولة الوطنية. ولا يزال النقاش محتدماً بين المتخصصين حول مدى إسهام مثل هذا التنوع والتعدد في تراجع الشعور بالانتماء لهوية وطنية واضحة المعالم. (Falk 2000: p3). بالإضافة، إلى دور العوامل الاجتماعية العابرة للحدود والنضال السياسي من أجل أهداف إنسانية مشتركة مثل قضايا حقوق الإنسان، وضعية المرأة، حقوق السكان الأصليين، والبيئة، والعدالة الكونية التي تسهم جميعها في إضعاف فكرة المواطنة التقليدية. بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي أضعفت المواطنة الحديثة من بينها:

- **المواطنة المزدوجة:** أدى اعتراف عديد من الدول بهذه الفكرة خلال العقد الأخير إلى تراجع مفهوم الحقوق الحصرية لمواطني الدولة الأصليين. ويعتقد الباحثون أن هذه الوضعية تضعف شعور الانتماء إلى الدولة الوطنية.
- **الحقوق العالمية:** في الماضي كانت الحقوق مرتبطة بحق الملكية أو العضوية في جماعة سياسية، أما اليوم فصارت الحقوق غير قابلة للتحويل وعالمية من منطلق آدمية الفرد. لقد أصبح الجسم بذاته موقعا للمطالبة بالحقوق. وبالتالي صارت حقوق الغرباء (غير المواطنين)، وليس المواطنون فقط، محمية ومضمونة، ما أدى إلى صعوبة التمييز بين المواطن وغير المواطن.

● **مكانة المقيم:** أصبح حق الإقامة مرتبطاً بحقوق أخرى عديدة كانت في الماضي حصراً على مواطني الدولة. ويفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول منح مجموعة حقوق للمقيمين على ترابها بصرف النظر عن موضوع المواطنة (Jacobson, 1997) مثل حق العمل بأجر، وحق الامتلاك... الخ. ويعتبر الملاحظون أن مجموعة هذه الحقوق أدت إلى وضعية "المواطنة غير الرسمية". في الواقع ذهبت دول عديدة مثل فرنسا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية أبعد من ذلك بمنحها حق المواطنة للمهاجرين غير الشرعيين على قاعدة معايير مناه حسن السيرة والسلوك (Sassen 2003; Evans 2004).

3- العولمة: المفهوم والظاهرة

يشير مفهوم العولمة إلى عملية ترابط كوني متزايدة بحيث تكون للأحداث والقرارات المتخذة في موقع ما من العالم تداعيات ومصاحبات مهمة على مجتمعات في مواقع أخرى بعيدة. ويقع تجسيدها على مستوى الكون بصيغ متعددة من بينها بروز نظام اقتصادي رأسمالي واحد يتكون من شبكات مالية وإنتاجية وتجارية تربط مصير الأمم ومآلها ببعضها. (حنفي و جلالا لعظم 1999، 2: Banya, M and McGrew. T, 2011) كما تُعرف العولمة بكونها ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية -ثقافية وتكنولوجية تشير إلى عملية اندماج وترابط تتجاوز الحدود الوطنية. بالرغم من أن حركة السلع والخدمات والناس حول العالم كانت موجودة من قبل، فإن العولمة تشير إلى التغير الكبير الحاصل في حجم هذه الحركة وسرعتها. إنها ظاهرة تعبر عن تزايد كبير في الترابط والاندماج، وارتفاع تدفق السلع والخدمات والأفراد والأفكار من خلال قنوات تقليدية أو حديثة، ما أدى إلى تعقيد العلاقة بين الدول الوطنية والأفراد المنتسبين إليها. (Croucher, Sheila L., 2004:10) (جلال أمين 1998)

كما يشير هذا المفهوم إلى سيرورة التحول التاريخي الكوني التي استمرت قروناً من الزمن وما نتج عنها من عمليات تفكيك ثم إعادة إدماج تدريجي للعالم في نظام اقتصادي عالمي واحد. غير أن المفهوم لم يستخدم حينها لتوصيف تلك السيرورة، ولم يظهر في الحقل الأكاديمي أو الإعلامي إلا مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، ثم شاع وأصبح متداولاً بشكل واسع النطاق خلال تسعينات القرن الماضي. (السيد ياسين، 1999)

تعود عملية تفكيك العالم وإعادة إدماجه في نظام اقتصادي موحد إلى أحداث تاريخية بارزة في مسيرة البشرية منها؛ حركة الكشف الجغرافية، والتوسع الاستعماري، والسيطرة الأوروبية على العالم، وبناء الإمبراطوريات، ثم مرحلة التوسع الإمبريالي أو الاستعمار الجديد، وصولاً إلى الشكل الحديث الذي يجسده قيام نظام اقتصادي عالمي واحد برزت معالمه بوضوح مع وقائع تاريخية لها دلالة مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المعسكر الاشتراكي بعد سقوط جدار برلين، وانتعاش تيارات الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. (غليون برهان و أمين سمير، 2002)

يعتقد المختصون أن العولمة بما هي حركة تفكيك وإعادة إدماج للعالم في نظام كوني واحد وموحد تشتغل عبر آليات عديدة ومتنوعة تشكلت عبر سيرورات تاريخية طويلة الأمد

وجدلية في طبيعتها، كونها تتجسد من خلال عمليات التفكير وإعادة الإدماج المستمر للوقائع وللنظم المعرفية والمجتمعية. (Albrow, M, 1996) فالعولمة في تجسيدها الراهن نتاج لتوسع كوني للنظام الرأسمالي من خلال تدويل وظائف إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات والمعارف، كما أنها نتاج للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT.

تجمع العولمة في ديناميتها باعتبارها سيرورة تاريخية بين عمليتين متناقضتين لكنهما متكاملتين، الاندماج والتفكك. في البداية برزت عملية الاندماج من خلال توسيع السوق العالمية مجسدة الشكل الاقتصادي للعولمة، حيث جرى إدماج الأسواق المحلية لرأس المال والسلع والمنتجات، والمعلومات والأفراد في سوق عالمية تتسع وتتعد باستمرار. لكن هذه العملية ذاتها كانت وراء حدوث استقطاب متزايد على مستوى كوني بين الدول والمناطق الغنية والفقيرة. كما أدى إلى التساؤل عن جدوى وفعالية نموذج الحوكمة العالمية المنبثقة عن اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية كما تجسدها المؤسسات المالية والنقدية والتجارية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية (حنفي حسنو جلال العظم صادق 1999).

لقد صاحب نهاية الحرب الباردة انهيار الاتحاد السوفييتي، وتعزيز الاتحاد الأوروبي، ودخول الصين الحلبة الدولية بقوة بانضمامها إلى منظمة التجارة الدولية، وبروز عدد من الاقتصادات الجديدة القوية مثل الهند والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا. أثرت هذه التغيرات التي حدثت على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية في بعضها البعض بطرق جديدة وبشكل متواصل لتخلق شبكة من العلاقات المعقدة. ما أدى إلى ظهور فرص جديدة ولكن أيضا مخاطر على الدولة والهوية الوطنية، ومن ثم فكرة المواطنة الحديثة المرتبطة بهما. (Croucher, Sheila L. 2004:13)، (هانس بيتر مارتن و هارالد شومان 1998)

طُبعت هذه السيرورة التاريخية العولمة بميزتين: الأولى، هي أن المجتمعات والدول على اختلاف نظمها وثقافتها يجري ضمها بشكل تدريجي في عملية تاريخية واحدة، باعتمادها نظام إنتاجي واحد، ونمط استهلاكي موحد، وتعرض لتأثيرات متشابهة على مختلف الأصعدة، وإن كانت استجاباتها متباينة ومتفاوتة. أما الميزة الثانية، فتخص طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بهيمنة الدول القوية اقتصاديا، وماليا، وإعلاميا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حتى أن كثيرا من الباحثين يربطون بين العولمة والأمركة.²

لم يعتمد قيام النظام العالمي الجديد على تحرير الاقتصاد، والتجارة، والتبادل، وحركة رؤوس الأموال، والسلع والأفراد فحسب، بل عمل أيضا على تنميط الحقل الثقافي والفكري بصياغة مقولات وأفكار جديدة تبشر بنهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيات من جهة (Bell. 1992)، وبرز مخاطر الصراع الحضاري والديني من جهة ثانية (Huntington. S, 1996)³ كما ترافقت مؤسسة النظام العالمي الجديد مع ظهور عدد من الأطروحات التي شكلت جسما فكريا وعقائديا متكاملا يمجّد الليبرالية الجديدة التي تجسد الرأسمالية في أكثر صورها تطرفا. حيث ذاعت مقولات الحكم الراشد وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والديمقراطية... الخ. لكن هذه المفاهيم تتعرض للتنشويه ويجري توظيفها

بشكل انتقائي وذرائعي ضمن منظومة فكرية وأيديولوجية عنوانها المساواة والحرية، وغايتها الهيمنة والسيطرة (Cordollier Serge, 1997).

4- مقاربات العولمة

هناك تصوران أساسيان للعولمة في الأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة بالتحليل والدراسة. ما يجمع بين التصورين هو اعتبار العولمة بمثابة "الامبريالية الجديدة"، التي تشدد على قضايا مثل الأمن الدولي، والنظام العالمي، والنظام العالمي الناشئ للدول.

عبر عن التصور الأول السياسي البريطاني روبرت كوبر Robert Cooper (2000) صاحب فكرة "الامبريالية الجديدة" الذي يدعي أن تطور نظام الدولة في أوروبا ما بعد الحداثة سيعتمد على الشفافية، والاعتماد المتبادل، والمراقبة المتبادلة. لذلك نجده يدعو إلى "امبريالية جديدة" تتلاءم مع حقوق الإنسان والقيم الكونية من أجل معالجة المشكلات الناجمة عن الدول المارقة والفوضى الناتجة عن قيام دول ما بعد الحداثة (Michael A. Peters, 2008).

أما الثانية فتجسدها فكرة الإمبراطورية كما عبر عنها كل من مايكل هردت وأنتونيو نيغري (Michael Hardt and Antonio Negri, 2001) اللذين استلهما أفكار كل من كارل ماركس وجيل دوليز للحديث عن ظهور صيغة جديدة من السيادة سميها "الإمبراطورية". يصف الباحثان تاريخ انتقال العالم من الإمبريالية إلى الإمبراطورية، بمعنى الانتقال من مرحلة الحداثة القائمة على سيادة الدول الوطنية والنزعة التوسعية للدول الأوروبية المنبثقة عن اتفاقيات واستقاليات عام 1648، إلى مرحلة ما بعد الحداثة المتميزة بظهور منطق جديد أحادي رغم تعدد أقطابه للحكم الكوني. يعتقد الباحثان أن الانتقال إلى مرحلة الإمبراطورية بما تتضمنه من عمليات العولمة "تمنح فرصا جديدة لقوى التحرر"، ويعتقدان أن مستقبلنا السياسي سيتحدد، ليس فقط، بمدى قدرتنا "على مقاومة هذه العمليات، بل بالتعرف عليها وإعادة توجيهها نحو غايات جديدة." (Michael A. Peters, 2008).

الجدير بالملاحظة أن كلا التصورين السابقين يعبران عن صيغ جيوسياسية وقانونية لظاهرة العولمة، وهي صيغ تجسد مظاهر السيادة الكونية في طور التكوين، لكنها لا تجسد بالضرورة صيغا للمواطنة الكونية. كما ينبغي التنويه بالفرق بين التصورين، إذ بينما يركز الأول على الإمبراطورية الأمريكية باعتبارها النموذج السائد، يهتم الثاني بنموذج الاتحاد الأوروبي الذي يمثل نظام الدولة في حقبة ما بعد الحداثة. غير أن التصورين يتفقان في تقديم نماذج جديدة لصيغ السيادة تتجاوز نظام الدولة الوطنية التقليدي انطلاقا من النظامين الجديدين. لكن يبدو أن النموذج الثاني (الإمبراطورية) وحده يطرح إشكالية مفهوم المواطنة، بالاستناد إلى نظام دولة ذات سيادة تغطي حدودا جغرافية، وتعتمد مجموعة معقدة من الحقوق المتنوعة المرتبطة بالمدى والمكان.

5- الوجه الآخر للعولمة

ما قيل عن العولمة لا يمثل في الحقيقة سوى وجها واحدا لقطعة العملة حيث ركزت الأدبيات في غالبيتها على الجوانب السلبية والمخاطر والتهديدات التي تحملها العولمة للدول الضعيفة، ولقطاع واسع من البشرية. لكن ينبغي التذكير أن العولمة مثل غيرها من عمليات

التحول التاريخي، وسيرورات التغير الاجتماعي لها وجه آخر، وجه مغاير ومناقض، إلى حد كبير، للوجه الأول. (السيد ياسين، 1999، إسماعيل عز الدين، 2000)

لا خلاف أن الآثار السلبية وتهديدات العولمة ومخاطرها كثيرة ومتنوعة. يكتفي تقديم نماذج مثل تهديد الخصوصية الثقافية، وطمس هويات البلدان الضعيفة بخاصة (Jameson, 1998) و F & Miyoshi, M, 1998 وتعريض اقتصادياتها لتقلبات وأزمات مستمرة، وتحقيق مصالح الأقوياء على حساب الضعفاء، وسيادة أخلاق الربح، وغلبة القيم المادية على كل الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، فضلا عن إخضاع الإنسان عموما لمنطق التقنية وجعله تابعا لها وفي خدمتها، أو الإنسان ذو البعد الواحد بتعبير هيربرت ماركوز (Herbert Marcuse, 1991) بالإضافة إلى تمركز الثروة بشكل غير مسبوق بيد أقلية متنفذة في البلدان المتقدمة ما جعلها تشكل طبقات جديدة من التكنوقراطية الحديثة، وتفاقم الفارق الفاصل بين البلدان الغنية والفقيرة بشكل أضحت معه المقاييس التقليدية للفقر غير مجدية، وأخيرا وليس آخرا، التدهور المخيف في أحوال البيئة، والانتشار الكاسح للجريمة المنظمة في مجال غسيل الأموال، تجارة البشر والدعارة، والمخدرات (غليون برهان، 2005، حنفي حسنو جلال لعظم صادق 1999). (Yergin, D & Stanislaw, J, 1998)

رغم كل ذلك، أو لعله بسبب ذلك، فإن العولمة أطلقت ديناميكيات جديدة حاملة وعودا بتحرير المجتمعات والإنسان، لكن غالبا ما تم تجاهل هذه النزعة من قبل الباحثين بخاصة في البلدان العربية. الإشارة هنا ليست بالطبع إلى ما يسوق له مفكرو الليبرالية الجديدة الذين لا يكلون من تعداد منافع توحيد العالم في نظام رأسمالي مهيمن. بل المقصود هو كيف تستعمل مكاسب الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الطبقات الضعيفة والفئات الهشة في البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء، لمناهضة عولمة السيطرة الليبرالية الجديدة وقيمها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

لعل من أهم مكاسب العولمة اليوم ربط الكون بشبكة الاتصالات الحديثة التي تفضح ما يجري في العالم مضفية قدرا معتبرا من الشفافية، وتكشف عمليات تمويله الوقائع وتشويه الأحداث التي ترسخ هيمنة الأقليات المتنفذة. كما تساعد الشفافية على تعزيز وعي الناس، وتبصيرهم بما يحدث، وتوطيد العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتقوية روابط التضامن والتماسك العابر للحدود الاجتماعية والجغرافية والسياسية والثقافية. لقد برز ذلك في عولمة الحركة المناهضة للعولمة ذاتها في تأثيراتها السلبية، وهي مفارقة تؤكد صدق الجدلية التاريخية القائلة بأن السيرورات الاجتماعية تحمل في طياتها نقيضها.

تعاظمت قوة الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة وتأثيرها، واستفادت من المكاسب المحققة في مجالات عدة بخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال موظفة إياها في تعبئة الجماهير العريضة في حركات احتجاجية كونية من أجل حماية البيئة، ومعارضة الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي تخدم مصالح الأقوياء والمسيطرين في العالم. بدأت تلك الحركات الاحتجاجية الكونية المنظمة في سياتل، وتكررت في دافوس، وجوهانسبورغ، وفي كانكون أين شارك الآلاف من الأفراد والجماعات النشطين في تنظيمات المجتمع المدني

العاملة في ميادين الدفاع عن البيئة، وحقوق الإنسان، وعن الحق في التنمية المستدامة لكل البشر (أبو العينين محمد، 2003 السيدياسين، 1999)

كما يظهر الجانب الإيجابي لهذه الظاهرة في عولمة القيم الإنسانية والأخلاقية من خلال ما حققته المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمنتديات الأممية من تقدم في مجال ترقية الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وتطويرها، والتنمية المستدامة، والدفاع عن المهمشين والضعفاء أينما كانوا. بالرغم مما يشهده العالم اليوم من انتكاسات وتراجع في عدة مجالات مثل الحفاظ على البيئة، والتنمية البشرية، والسيادة الوطنية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن البشرية تسير بخطى واثقة اليوم بفضل توفره العولمة ومكتسباتها من فرص لتوحيد الجهود والتعبئة المتزايدة حول القضايا المشتركة التي تخص مستقبل البشرية (غليون برهان، 2005، المنصور عبد العزيز 2009)

جدلية العولمة والمواطنة:

برغم أن العولمة ليست ظاهرة طارئة تماما على كيان الدولة الوطنية، فإن ثلاثا من صيغ تجسيدات في عالم اليوم تعتبر حديثة وتمارس ضغوطا كبيرة على سيادة الدولة وفكرة المواطنة بذات الوقت.

أولا: زيادة تأثير وقوة المؤسسات الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مثل، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، التي تمثل أكثر آليات العولمة فعالية وتأثيرا. وقد أدت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المؤسسات إلى مطابقة كثير من الباحثين بين العولمة والأمركة. كانت هذه السيطرة الأمريكية وراء كثير من القيود والضغوط على سيادة الدول والحكومات. لكن كما رأينا أنفا هذه الضغوط لا تمثل سوى وجهها واحدا للعولمة التي لها نتائج عكسية، بحيث تؤدي الضغوط والتحديات التي يفرضها توسع النظام الرأسمالي على الدول النامية إلى تعبئة الرأي العام، والمنظمات غير الحكومية وحتى الحكومات ذاتها من أجل لقيام بإصلاحات تعزز مؤسسات الحكم الراشد والديمقراطية. (Momoh Banya and Tony McGrew, 2011: 2)

ثانيا: الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT التي ساعدت حركة رأس المال والمعرفة حول العالم بشكل غير مسبوق في تاريخ البشرية، ما عزز علاقات الارتباط المتبادل بين الثقافات والأفكار والأفراد بشكل استثنائي، إذ بإمكان الأفراد أينما كانوا في المهجر التواصل مع ذويهم بالصورة والصوت، ومتابعة نفس البرامج التلفزيونية التي تبث في بلدانهم عن طريق الانترنت والفضائيات، ما يتيح لهم الجمع بين عدة ثقافات بسهولة ومرونة غير مسبوقة.

ثالثا: التطور السريع وغير المكلف الحاصل في وسائط النقل والمواصلات ما عزز حركة رأس المال، والمعارف، والسلع، والأفراد حول العالم وأعطى دفعا قويا لمسار العولمة أكثر من أي وقت مضى . (roucher, Sheila L. 2004:22) . تجدر الإشارة هنا إلى فكرة المواطنة العابرة للحدود "Transnationalism" بمعنى حفاظ المغتربين على علاقات قوية ومستمرة مع أوطانهم الأصلية في جميع الميادين، بحيث أضحت ظاهرة ملفت للانتباه وتشكل مجالا خصبا للبحوث والدراسات. (Levitt, Peggy, et al. 2003)

يقول فالك (2000) Falk أن عوامل العولمة ساعدت توجيه الدولة نحو آفاق أضحت تدريجياً ذات توجه عابر لحدود الدولة الوطنية، ما نتج عنه إضعاف المشاعر الوطنية التي كانت تحتل الصدارة. (Gerry Stoker, et al, 2011). حاولت الدول التكيف ما استطاعت مع متطلبات العولمة في حللتها الليبرالية الجديدة وما فرضته من سياسات انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي والخدمات العامة. إذ أنتجت مثل هذه السياسات فائزين وخاسرين جدد في المجتمع، مؤدية بذلك إلى إضعاف روابط التضامن الاجتماعي ومشاعر الألفة بين المواطنين ووسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أو الأقوياء والضعفاء. (Momoh Banya and Tony McGrew, 2011: 2)

أما بعض الباحثين فيرى أن الحرب، وبخاصة الحروب الشاملة مثل التي عرفها القرن العشرين، كانت ذات أهمية بالغة في صياغة الرابطة التاريخية بين الدول ورعاياها، وأعطت للمواطنة الحديثة مضمونها كما نعرفه اليوم. (Falk 2000) بالإضافة إلى ذلك يلعب النضال العابر للحدود الوطنية دوراً في تنمية المشاعر والروابط العالمية بين الأفراد في مقابل الروابط المحلية والالتزامات والواجبات الوطنية، ما يسهم أكثر في تقويض أسس التضامن على المستوى المحلي. ويُعتقد أيضاً أن تنامي دور منظمات المجتمع المدني العابرة للحدود، وكذلك النضال على هذا المستوى من شأنه أن يحول وجهة الطاقة والالتزام السياسي للأفراد بعيداً عن التزاماتهم ومسؤولياتهم نحو أوطانهم. (Miller 2007)

في ذات الاتجاه تدرج مساهمة باحثين آخرين أمثال كاستلس وديفيدسون Castles and Davidson (2000) اللذين ركزا على ثلاث طرق تؤثر من خلالها العولمة على المواطنة:

أولاً، طالما أن العولمة تضعف قوة الدولة الوطنية واستقلاليتها في مراقبة شؤونها الداخلية، فإن المواطنة تتعرض لمخاطر بسبب عجز الحكومات على توفير الحماية الاجتماعية اللازمة لمواطنيها. إذ تضع الأسواق العالمية قيوداً معتبرة على قدرة الحكومات الهادفة لتوفير مستويات مقبولة من الحماية الاجتماعية للمواطنين. ما يجعل المواطنة حينها تكتسب بشكل متزايد وظيفة رمزية أكثر منها مادية.

ثانياً، في ارتباط مع ما سبق، يشير الباحثان إلى أن انتشار المعايير والأفكار الكونية، بالذات حقوق الإنسان العالمية، اكتسب قوة شرعية وسياسية متزايدة. لعل هذا ما أدى إلى تحويل دلالة المواطنة بعيداً عن الدولة الوطنية، وربطها بمفهوم حقوق المواطنة العالمية الذي اكتسب قدسية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، (مثل اتفاقية شانغن في الاتحاد الأوروبي). بالتالي، لم تعد أهمية مواطنة الدولة الوطنية واضحة للعيان طالما أن نظام الحقوق العالمية قد وسع الحقوق لغير المواطنين، وأضفى ضبابية على التمييز بين المواطنين وغير المواطنين. وتشكل المواطنة المزدوجة أفضل مثال على هذه المسألة. لا شك أن مثل هذه التطورات تقلص من دلالة المواطنة وفوائدها (Castles and Davidson 2000; cf. Soysal 1994)

ثالثاً، يدعي هذان الباحثان أن الحركة الكونية للسكان تضعف التجانس الوطني والتضامن الاجتماعي. فالهجرات الدولية تؤدي إلى التنوع العرقي الذي يمثل تحدياً أمام التصورات الاندماجية للمواطنة. ويُعتقد أن الهجرة تضعف التماسك الاجتماعي، والشعور بالهوية المشتركة باعتبارها من العوامل الفعالة في تشكيل المواطنة. فضلاً عن ذلك، تسهم وسائل الاتصال المعولمة، وتطور البنية التحتية للنقل والاتصالات في تقوية الجاليات والثقافات العابرة للحدود، ويحدث ذلك أحياناً على حساب التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية. (Castles and Davidson, 2000, Cf. Schuler 1999)

بالنسبة لكاستلس و دافيدسون مثلما هو الحال مع فالك Falk تعمل العولمة على إضعاف الشروط الأساسية لتشكيل المواطنة الفعالة. كما تصب في نفس الاتجاه مساهمات باحثين آخرين أمثال ليستر وبيا (Lister and Pia, 2008) . وكذلك جوديث غانس (Judith Gans, 2005) الذين تناولوا بالتفصيل عدداً من الأفكار التي أشار إليها كل من كاستلس وديفيدسون، مؤكدين بذلك الأطروحة الرئيسية حول أقول المواطنة المرتبطة بالدولة الوطنية. كما جرى تطوير الدعوى القائلة بأن العولمة تقوض الأساس القانوني الذي يميز المواطنة المرتبطة بالدولة الوطنية ويمنحها قيمتها من قبل جاكوبسون الذي يدعي أن الأسس التقليدية لعضوية الدولة الوطنية، وبخاصة فكرة المواطنة تتعرض لتراجع بسبب موجات الهجرة العابرة للحدود (Jacobson 1997).

خاتمة:

ناقشت هذه الورقة قضية رئيسية تتعلق بالعلاقة بين العولمة والمواطنة من خلال تراجع سيادة الدولة الوطنية. وقد جرى التركيز خاصة على بعدين: يتمثل الأول في القيود الهيكلية الناتجة عن الانخراط في السوق الاقتصادية العالمية ومؤسساتها المالية والنقدية والتجارية. أما الثاني فيخص القيود القانونية الموضوعية على سيادة الدولة الوطنية التي أدت لتناقص قوتها وسلطتها لصالح هيئات ومؤسسات إقليمية ودولية (مثال الاتحاد الأوروبي، وهيئات الأمم المتحدة في مجال القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان والعدالة الدولية). لكن هناك آراء تقلل من قيمة هذه القيود، وتشير إلى عمليات مناقضة تعمل في اتجاه تعزيز قوة الدولة الوطنية، سواء في المجالين الاقتصادي أو السياسي (حالة البلدان التي تعززت اقتصادياتها بسبب نجاحها في الانخراط في العولمة مثل بلدان جنوب شرق آسيا).

لعل الفكرة الرئيسية التي نخلص إليها هي كون تأثيرات العولمة وتبعاتها على الدولة وعلى المواطنة ليست متماثلة في كل الحالات. غير أن التأكيدات الشائعة بشأن تأثير العولمة كعامل مفسر للضعف الذي طال الدولة الوطنية، وبالتالي تقويض المواطنة تنزع نحو تجاهل هذه الحقيقة المتمثلة في التنوع الكبير الذي يميز تأثير العولمة على المواطنة وعلى النظم السياسية.

قدمت هذه الورقة عرضاً دقيقاً ومختصراً بشأن أطروحة إضعاف العولمة للدولة الوطنية ومن ثم تقويضها لفكرة المواطنة المرتبطة بها، ويكشف هذا العرض أنه برغم ما لحق الدولة الوطنية من ضعف بسبب العولمة، وما نال المواطنة من تراجع، فإنه ينبغي مع ذلك اتخاذ موقف حذر والتعامل مع هذه الأطروحة بكثير من التحفظ. فالتجارب حول العالم

تبين أن العولمة رغم أهميتها كعامل تغيير ليست العامل الوحيد. وبالتالي لا ينبغي توجيه أصابع الاتهام إلى العولمة واعتبارها العامل الحاسم، أو الرئيسي في تفسير ما لحق مكانة الدولة الوطنية ودورها من تغيرات، ولا ما أصاب فكرة المواطنة من ضعف، وأقول نجمها بعد ما كان ساطعا (Nyers 2004). كما يسمح هذا العرض بلفت الانتباه إلى مجموعة من القضايا المنهجية ذات الأهمية البالغة التي تثيرها التحولات الحاصلة في العلاقة بين العولمة والمواطنة.

أولاً، تتميز الأدبيات التي تناولت هذه العلاقة بميل واضح إلى المبالغة في إبراز تأثيرات العولمة والتقليل من قيمة التفاوت والاختلاف في النتائج المترتبة عليها. ثانياً، هناك نزوع بائن يكشف ضعف هذه الأطروحة في تقديم تحديد دقيق وواف للآليات السببية التي تربط العولمة بتراجع فكرة المواطنة وأولها. ثالثاً، يكشف العرض السابق وجود ميل إلى إصدار تعميمات حول تأثيرات العولمة انطلاقاً من حالات محدودة، ومن دلائل قليلة متوفرة في تلك الحالات. رابعاً، هناك نقص واضح في العمق التاريخي الواجب توفره في مثل هذه الدراسات، ما يؤدي إلى تشويه بعض التحليلات والآراء، والنتائج المترتبة عليها. تؤكد هذه الملاحظات الحاجة الماسة إلى مزيد من الحيلة والتحفظ حول اتخاذ مواقف نهائية بشأن التأثيرات السلبية التي لحقت المواطنة بسبب العولمة. بالرغم من رفض الآراء المتطرفة التي تقول أن ضعف المواطنة وتراجعها في الديمقراطيات الغربية، بل حتى في بلدان برزت حديثاً على المسرح العالمي، ليس له علاقة البتة مع العولمة، فإنه لا يمكننا أيضاً القبول بسهولة بالأطروحة المقابلة التي توجه الاتهام للعولمة وتحملها كامل المسؤولية في تراجع المواطنة وأقول نجمها في الواقع، كلا الأطروحتين تتسمان بالمغالاة ونقص الدقة. فالعولمة برغم أهميتها ليست العامل الوحيد المسؤول عن إضعاف الدولة الوطنية، ولا ما أصاب المواطنة المرتبطة بها من وهن وتراجع في قيمتها وأهميتها كعامل محدد للهوية.

من الأهمية بمكان أن لا نتجاهل الآليات التي تعتمد عليها العولمة في توسيع رقعة هيمنتها، ولا أن نقلل من شأنها، بل ربما ينبغي التركيز عليها، بدلا من الاهتمام بما تقوم به من تضيق على المواطنة وتقليص قيمتها (Smith 2001). يجدر بنا التنويه بملاحظات سكولت Scholte الذي يقول أن العولمة تستدعي "تغييراً معتبراً في طرق تنظيرنا للسياسة وممارستها" (Scholte 2000: 61). إذ أن عدداً من الأعمال التي تؤكد أقول المواطنة المرتبطة بالوطن، هي ذاتها تؤكد قدرة العولمة على تحويل المواطنة وإنتاج صيغ جديدة منها. من جهته يقول فالك Falk هناك قوى معولمة تقوم بإعادة تشكيل المواطنة بما هي معنى ومؤسسة، أي إعادة صياغة عدد من الولاءات والانتماءات. بهذه الطريقة تقوم العولمة بتحويل التصور الأحادي للمواطنة المرتبط عادة باتفاقية واستقالية التي أسست لنظام جديد بعد الحرب العالمية الأولى (Falk 2000). وتجدر الإشارة إلى الدور الحاسم لتكنولوجيات العولمة التي عززت أشكالاً جديدة من التعبير السياسي، وساهمت في خلق فضاءات عمومية بديلة، وفرصاً للتعبير عن الالتزام الوطني (Smith 2001; Kellner 2002) في هذه الأثناء يلاحظ أن صيغاً جديدة من المواطنة قد استأثرت باهتمام الأكاديميين والباحثين

وتفكيرهم مثل، المواطنة العابرة للحدود، والمواطنة المتعددة الأعراق والثقافات، والمواطنة الكونية أو العالمية. (Delanty 2000; Carter 2001; Caney 2005)

ختاماً، طرحت هذه الورقة ثلاث قضايا حول العولمة والمواطنة، نرى أنها جديرة بالاهتمام وبحاجة لمزيد من التفكير مستقبلاً. القضية الأولى تخص الدلالة والآليات السببية التي تفسر ارتباط العولمة بأزمة المواطنة، ربما يستدعي ذلك دراسات كمية تضم عدداً من البلدان حول علاقة العولمة بأفول المواطنة، فضلاً عن دراسات مقارنة بين بلدان محددة. القضية الثانية، هناك حاجة ملحة لمزيد من الدراسات التاريخية التي لا تقوم بالتقييم الدقيق للدلائل والمعطيات الخاصة بتراجع المواطنة فحسب، بل تفحص أيضاً بدقة المراحل الأولى للعولمة في القرنين التاسع عشر والعشرين، وظهور أنظمة المواطنة وترسيخها. أما القضية الثالثة فتتعلق بتوسيع مجال المقارنة ليضم بلداناً أخرى غير البلدان الأوروبية التي ركزت عليها هذه الدراسات لغاية الآن، ومنها بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا التي انخرطت بقوة في العولمة خلال العقود الأخيرة، وبدأت كأقطاب مهمة في النظام العالمي.

الهوامش :

- ¹ نتائج البحث عن كلمة العولمة على الشبكة العنكبوتية
- بالعربية: About 1,580,000 results (0.39 seconds) بالفرنسية: About 3,230,000 results (0.27 seconds)
- بالإنكليزية: About 94,400,000 results (0.31 seconds)
- 2- نتائج بحث عن كلمة المواطنة على الشبكة العنكبوتية
- بالعربية: About 3,420,000 results (0.27 seconds) بالفرنسية: About 4,030,000 results (0.28 seconds)
- بالإنكليزية: About 28,800,000 results (0.30 seconds)

² يحدث هذا الربط والتداخل بسبب هيمنة الثقافة الأمريكية ونمط الحياة الأمريكي انطلاقاً من أسطورة " أسلوب الحياة الأمريكي " " the American way of life " وثقافة الإطعام السريع والجنيز والبيبسي كولا... التي أصبحت رموزاً للنجاح. ثم في نهاية المطاف استخدام القوة العارية لفرض هذه الثقافة بشئى رموزها على الشعوب والدول الوطنية، ولم تسلم من ذلك حتى الدول الأوروبية القوية التي شكلت وما تزال الحليف الطبيعي للولايات المتحدة. (أنظر ما حدث حول حرب العراق وتداعياتها على المستويين الإقليمي العربي والدولي (الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة)

³ في البداية كانت أطروحة عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بال في نص له بعنوان "نهاية الايدولوجيا" ثم جاء كتابه المشهور:

Daniel Bell :The Coming of Post-industrial Society: a venture in social forecasting. New York, Basic Books 1973

ثم ظهر كتاب فوكوياما: نهاية التاريخ: Fukuyama, Francis : The end of history and the last man. London, Penguin Books, 1992

وبعدها جاء كتاب صموئيل هنتغتون: صراع الحضارات...

Huntington, Samuel: The clash of civilization and the remaking of world order. New York, Simon and Schuster 1996

وككل هذه الأعمال تصب في نفس المسار الممجد لانتصار الليبرالية الجديدة وهيمنة الغرب والنظام الرأسمالي تحيداً على العالم وإعادة هيكلته في صيغة جديدة هي صيغة العولمة.

قائمة المراجع

- 1- أبو العينين محمد ؛ (2003) **مناهضة العولمة: دراسة في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية الدولية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، " العولمة... التعامل والتفاعل " 23-24 مارس
- 2- إسماعيل عز الدين، (2000) "العولمة وأزمة المصطلح" ، **مجلة العربي**، الكويت، العدد 498، ماي،
- 3- جلال أمين، (1998) **العولمة**، القاهرة، دار المعارف، ط 2،
- 4- حنفي حسنو جلال لعظم صادق (1999) **ما العولمة**، دمشق : دار الفكر،
- 5- السيد ياسين، (1999) **العولمة والطريق الثالث**، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات،
- 6- عبدالله اسماعي لصبري، (1998) **العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،
- 7- غربي محمد، "تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 6، ص 17- 40
- 8- غليون برهان و أمين سمير، (2002) **حوارات القرن الجديد: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، طبعة 2، دار الفكر المعاصر، لبنان
- 9- غليون برهان، (2005) "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت 19-21 ديسمبر
- 10- المنصور عبد العزيز (2009) "العولمة والخيارات العربية المستقبلية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** - المجلد 25 ، العدد الثاني.
- 11- هانس بيتر مارتن و هارالد شومان (1998) **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية** - ترجمة د/ عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
- 12- الموسوعة الحرة ويكيبيديا:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9>
- 13- Banya Momoh and McGrew Tony, (2011) "Diminishing Returns? Globalization and the Limits of Citizenship": IN Gerry Stoker, et al, **Prospects for Citizenship**, Bloomsbury academics, http://www.bloomsburyacademic.com/view/ProspectsCitizenship_9781849662444/chapter-ba-9781849662444-chapter-008.xml, Retrieved 13/03/2014: 1.53 pm
- 14- Bell Daniel (1973) **The Coming of Post-industrial Society: a venture in social forecasting**. New York, Basic Books
- 15- Caney S., (2005) **Justice beyond Borders**. Oxford University Press, Oxford

-
- 16- Carter A., (2001) **The Political Theory of Global Citizenship**. Routledge London
 - 17- Castles S. and Davidson A., (2000) **Citizenship and Migration: Globalization and the Politics of Belonging**. Routledge New York
 - 18- Cordollier, Serge (1997) **Mondialisation au-delà des mythes**. Paris Ed la découverte.
 - 19- Croucher, Sheila L. (2004), **Globalization and Belonging, The Politics of Identity in a Changing World**, Rowman & Littlefield, Publishers, Inc., Lanham Maryland, page 10.
 - 20- Delanty G., (2000) **Citizenship in a Global Age**. Open University Press, Buckingham
 - 21- Evans L., (2004) "Is Citizenship Being Diluted by Globalization?." 4 February Available at <http://www.international.ucla.edu/article.asp?parentid=9735> 24 July 2009
 - 22- Falk Richard, (2000) "The Decline of Citizenship in an Era of Globalization." **Citizenship Studies**. Vol. 4, No.1, pp 5–17.
 - 23- Fukuyama, Francis, (1992) **The end of history and the last man**. London, Penguin Books,
 - 24- Gans Judith.(2005) "*Citizenship in the Context of Globalization*." **Immigration Policy Working Paper 1**. June, Udall Center for Studies in Public Policy, The University of Arizona
 - 25- Huntington, Samuel, (1996) **The clash of civilization and the remaking of world order**. New York, Simon and Schuster
 - 26- Jacobson D., (1997) **Rights across Borders : Immigration and the Decline of Citizenship**." Johns Hopkins University Press Baltimore
 - 27- Jameson. F & Maseo Miyoshi (eds), (1998) **The Cultures of Globalization**. Durham, NC. Duke University Press.
 - 28- Kellner D.,(2002) "*Theorizing Globalization*." **Sociological Theory**. Vol. 20, No 2, 285–305 .
 - 29- Levitt, Peggy, Josh DeWind and Steven Vertovec, (2003) "International Perspectives on Transnational Migration: An Introduction", **International Migration Review**, Volume 37 Number 3, Fall, page 565.

-
- 30- Lister M. and Pia E., (2008) **Citizenship in Contemporary Europe**. Edinburgh University Press, Edinburgh
 - 31- Marcuse Herbert, (1991) **One-dimensional Man**: studies in ideology of advanced industrial society. London: Routledge. 2nd. Ed.
 - 32- Marshall, T.H, "Citizenship and Class" in, Manza, J & Sauder, M (eds), (2009), **Inequality and Society**, W.W. Norton and Co. New York.
 - 33- Martin Albrow, (1996) **The Global Age: State and Society beyond Modernity**. Stanford, Stanford University press.
 - 34- Miller D. (2007) **National Responsibility and Global Justice**. Oxford University Press, Oxford
 - 35- Nyers P., (2004) "Introduction." **Citizenship Studies**. Vol. 8, No.3, 20315.
 - 36- Peters Michael A.(2008): **Citizenship in the Age of Globalization**, <http://global-ejournal.org/2008/02/15/peters/>, retrieved 13/03/2014 : 13.48 pm
 - 37- Sassen S. (2003) **Denationalization : Economy and Polity in a Global Digital Age**. Princeton University Press Princeton
 - 38- Scholte J. A., (2000) **Globalization : A Critical Introduction**. Macmillan London
 - 39- Schuler C., (1999) "Africans Look for Beauty in Western Mirror." **Christian Science Monitor**, 23 December
 - 40- Smith P. J., (2001) "Impact of Globalization on Citizenship." **Journal of Canadian Studies**. Spring
 - 41- Sor-hoon Tan (ed), (2005) **Challenging Citizenship**, Ashgate Publishing Company, England, P1
 - 42- Stoker Gerry, et al. (2011): **Prospects for Citizenship**, Bloomsbury academics, http://www.bloomsburyacademic.com/view/ProspectsCitizenship_9781849662444/chapter-ba-9781849662444-chapter-008.xml, Retrieved 13/03/2014: 1.53 pm
 - 43- Yergin Daniel & Stanislaw Joseph, (1998), **The commanding Heights**: the battle between government and the market place that is remaking the modern world. N.Y, Simon & Schuster.